

فاعلية العدالة الإنتقالية في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية L'efficacité de la justice transitionnelle pour rétablir la paix et la réconciliation nationale

كمال التواتي ابوشاح

كلية القانون جامعة عمر المختار ليبيا- مدينة البيضاء

الملخص

في الواقع نلاحظ أن معظم الدراسات والمقالات التي تعنى بالعدالة الإنتقالية تناولت هذا الموضوع المهم بمنهجية تقترب من تلك المنهجية التي تطبق في العلوم الطبيعية ، بمعنى أن مجرد اصدار قانون يتعلق بالعدالة الإنتقالية ، فإن ذلك يعد كفيلا بقيام عملية المصالحة الوطنية والانتقال إلى الديمقراطية في البلدان التي تقوم بتبني هذه العدالة دون النظر إلى قدرة هذه العدالة نفسها في تحقيق الاهداف المتوخاة من تبنيها ودون دراسة تجارب البلدان التي حاولت تطبيق هذا النوع غير التقليدي من العدالة ، والواقع فإن هذا ما دعانا إلى تقديم هذه الدراسة التي تسعى إلى بيان فاعلية هذه العدالة ، بمعنى هل تستطيع العدالة الإنتقالية تمكين الدول التي تتبناها من إدارة المخلفات والتراكمات التي تتركها في العادة الانظمة الشمولية أم أن نجاح هذه العدالة يتوقف على توافر أمور أخرى أهمها رغبة شعوب تلك الدول في تجاوز ماضيها الأليم ونسيانه كي تتمكن من أن تعيش المستقبل ، وقد خلصنا إلى الإجابة على هذا السؤال من أن العدالة الإنتقالية هي نتيجة وليست سبباً في التحول نحو النظام الديمقراطي أو في إدارة المرحلة الإنتقالية التي بطبيعتها متشابكة وصعبة ، بمعنى أن نجاحها يتوقف على توافر عوامل وأسباب أخرى مستقلة عن هذه العدالة والتي يمكن أن نطلق عليها العدالة السياسية وهذه العوامل منها ما هو اجتماعي وما هو سياسي وهي عوامل لا يمكن أن تتوافر في بلد مثل ليبيا .

Le résumé

La justice transitionnelle, afin de pouvoir cueillir les fruits de ses efforts, elle doit être mise en œuvre dans une société qui a la volonté d'aller vers la démocratie dans une harmonie sociale qui exige d'éviter la colère, le ressentiment, le désir de vengeance. De plus, cette justice alternative doit également éviter d'imposition « par le haut sans réelle consultation de la population intéressée et de la société civile comme dans le cas du Rwanda et du Timor-Oriental. Le succès de la justice transitionnelle dans un seul modèle, le modèle de l'Afrique du Sud, donne nécessairement l'impression que cette justice est très loin d'être le remplacement final de la justice traditionnelle ou la justice pénale .

المقدمة

إن فكرة العدالة الإنتقالية (Justice transitionnelle) تنطلق في الأساس من أدبيات الديمقراطية الليبرالية (Démocratie libérale) فهذه الديمقراطية كما وصفها الفيلسوف الكبير ومفسر حركة التاريخ (فرانسيس فوكاياما) في كتابه القيم نهاية التاريخ (La fin de l'histoire) ، بأنها أخر صيغة توصلت إليها البشرية كنظام للحكم وتمثل نهاية التاريخ بالنسبة له ، فهي الوحيدة التي لها القدرة على الاستمرار وتستطيع أن تحافظ على وجودها رغم الأزمات التي تعصف بها ، ليس لأنها صيغة مثالية للحكم ، وإنما لأنها تسمح للجميع ان يعيشوا في ظلها على أساس المواطنة واحترام القانون وبصرف النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو الإنتماء السياسي ، فهي المنفذ لإنهاء الصراعات التي يفرضها التمايز الطبيعي في المجتمعات ، فيصبح القانون والمواطنة والانتماء إلى الوطن هو الأساس ، لكن الوصول الي هذه الصيغة من صيغ الحكم السياسي ليست أمراً سهلاً أو ميسراً ، في حين أن دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة قد وصلت إلي تبني هذه الصيغة من صيغ الحكم بعد صراع مرير خاضته شعوب هذه الدول على مدى مئات السنين وأصبحت تعتبرها جزءاً من قيمها الراسخة بسبب النضج الذي أصاب هذه الشعوب بعد العديد من الهزات التاريخية الكبرى التي مرت بها .

L'efficacité de la justice transitionnelle pour rétablir la paix et la réconciliation nationale

بالمقابل فإن هناك شعوبا أخرى تحاول الوصول إلى ذات الصيغة من صيغ الحكم وتمر بنفس الصعوبات وخاصة تلك الشعوب التي تعاني من ميراث الدكتاتوريات العسكرية التي هيمنت فترة ليست بالقصيرة علي مقدرات وأقدار هذه الشعوب وما تتضمنه هذه التركيبة بالضرورة من تناقضات وإنقسام إجتماعي وسياسي وإستقطاب حاد على كافة الأصعدة ، ويبدو أن الصيغة التي تتضمن الحد الأدنى من الحلول لهذه الانقسامات والتجاذبات هي إيجاد نظام سياسي يقوم علي قبول الجميع داخل رقعة جغرافية قررت وحدها حقائق الجغرافيا والتاريخ أن تتواجد بها هذه الكتل البشرية المتصارعة .

لهذا كان من الطبيعي أن تظهر العديد من الآليات لغرض الوصول إلى هذه الصيغة التوافقية للعيش المشترك وتشكل العدالة الإنتقالية جزءاً مهماً من هذه الآليات في نظر معظم الشعوب التي تحاول ان تتلمس طريقها إلى الديمقراطية الليبرالية وليس أدل علي ذلك من أن معظم الشعوب لجأت إلي هذا النوع من العدالة كي تتجاوز المراحل الصعبة التي تمر بها في تاريخها السياسي وهو ما نلاحظه في أوغندا ابان فترة حكم عيدي أمين داهه وفي جنوب أفريقيا بعد سياسة التمييز العنصري وفي روندا بعد التطهير العرقي أو جرائم الإبادة وفي تيمور الشرقية بعد انتهاء الحرب بين مؤيدي ومناهضي الانفصال عن اندونيسيا وفي تونس ومصر وليبيا بعد إنتهاء الانظمة التي كانت توصف بأنها أنظمة ذات الاتجاه الواحد او الحزب الواحد او حكم القبيلة والالتصاق بين الدولة كمؤسسة والأشخاص الحاكمين ، أو ما بات يعرف وفق المصطلح الفرنسي بدول أو بظاهرة الربيع العربي والذي ظل حتى لحظة كتابة هذه السطور ربيعا دون أزهار .

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد حول قدرة العدالة الإنتقالية نفسها في تحقيق الأهداف المبتغاة من تبنيتها، فهل هناك ارتباط أو علاقة سببية مباشرة وقريبة بين تبنى العدالة الإنتقالية وبين الوصول إلي الديمقراطية الليبرالية أم أن العدالة الإنتقالية ليست سببا وإنما نتيجة يتوقف تحققها علي توافر عوامل أخرى تضاهي في أهميتها أهمية تبنى العدالة الإنتقالية نفسها.

لهذا فإن هذه الورقة البحثية تأتي كمحاولة تبحث في مدى قدرة وفعالية العدالة الإنتقالية نفسها في تحقيق الاهداف المرجوة منها ، والوصول الي الإجابة على هذا التساؤل فإنه يتعين علينا تحديد مفهوم العدالة الإنتقالية نفسه (مبحث أول) ، وكيف تم تطبيقه في بعض الدول ولماذا نجح في دولة واحدة وهي جنوب أفريقيا ولم ينجح أو يحقق أهدافه في بقية الدول الأخرى (مبحث ثان) ، وهو الامر الذي يطرح في النهاية مسألة فعالية هذه العدالة في تحقيق الاهداف التي وجدت من أجلها (مبحث ثالث) .

المبحث الاول

مفهوم العدالة الانتقالية

Le concept de justice transitionnelle

وسميت بالعدالة الانتقالية لأنها تظهر فقط في المراحل الانتقالية للدول التي خرجت لتوها من حروب أهلية أو تخلصت من أنظمة دكتاتورية وتحاول تلمس طريقها نحو الديمقراطية ، والواقع فإن موضوع تعريفها كان محل اهتمام العديد من المنظمات الدولية ومنها على سبيل المثال المركز الدولي للعدالة الانتقالية والذي يضم نخبة من الخبراء في هذا المجال وتم تأسيسه عام 2001 ومقره في نيويورك وهي منظمة دولية لا تهدف إلى تحقيق الربح وتسعي إلى تقصي ومتابعة وملاحقة الانتهاكات الجسيمة المتعلقة بحقوق الانسان من خلال آليات العدالة الانتقالية ، ويعرف المركز المذكور العدالة الانتقالية بأنها تلك العدالة التي تتضمن العديد من الآليات المختلفة والتي يقوم مجتمع ما باتخاذها من أجل معالجة الارث المتعلق بالانتهاك الجسيم والمنظم لحقوق الإنسان بغرض تجاوز هذه المرحلة الصعبة التي مرحلة السلام والديمقراطية وإقامة دولة القانون واحترام الحقوق الفردية والجماعية .

ويمكن تعريفها أيضا بأنها مجموعة من العمليات القضائية وغير القضائية التي تهدف إلى إظهار الحقيقة وذلك بعد الخروج من الأزمات والهزات الكبرى للمجتمعات وتحديد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للحقوق وأيضا من أجل ضمان حصول ضحايا هذه الأزمات علي تعويضا عادلة ، فهي عدالة من خلالها يلزم المجتمع نفسه بمواجهة الماضي من أجل الوصول إلى تحقيق العدالة لكافة المواطنين المكونين للمجتمع ، ومن أجل بناء أو إعادة بناء الثقة المدنية والمصالحة بين الأفراد والمجتمع للوصول إلي منع قيام هذه الانتهاكات في المستقبل ، فهي مجموعة من الإجراءات والآليات من أجل محاولة إنعاش مجتمع قارب علي الوصول إلي مرحلة الانتهاء والموت ومساعدته علي الإستمرار في الحياة.

ويتم تطبيق هذه العدالة أو يعهد بها في العادة إلي لجنة تسمى لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة (Commission Vérité et Réconciliation) حيث تأخذ علي عاتقها القيام بالعديد من العمليات من أجل بناء الحقيقة كما هي وتحديد مسؤولية كل شخص ، وتحديد كل متضرر من الإنتهاكات الجسيمة المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تم ارتكابها خلال فترة الازمات السياسية والنزاعات العسكرية المسلحة.

وأول تجربة لتطبيق العدالة الإنتقالية حصلت في منتصف سبعينيات القرن الماضي في جمهورية أوغندا خلال فترة حكم الرئيس الدكتاتور عيدي أمين داهه وتحديدا في عام 1974 ، حيث قام بتشكيل لجنة تحقيق وتقصي حقائق حول الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي حصلت في عهده وذلك بسبب الضغوطات التي مارستها العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية وبالرغم من أن اللجنة أنجزت تقريرها ، لكن هذا التقرير لم يطبق منه شيء ولم يخرج أصلا إلى العلن ونفس الأمر في محاولة أخرى حصلت في تشاد من أجل التحقيق في الإنتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان خلال فترة رئاسة حسين هبري في تشاد ، وبالرغم من أن لجنة الحقيقة والمصالحة أنجزت تقريرها إلا أنها تعرضت لضغوطات شديدة من قبل الحكومة التشادية من أجل حذف بعض الفقرات في التقرير. كما شهدت هذه العدالة تطبيقات في بعض دول أمريكا اللاتينية بعد سقوط الدكتاتوريات العسكرية في هذه الدول وقد كانت هذه التجارب أفضل في التطبيق مما حصل في القارة الأفريقية في حالتي أوغندا وتشاد وروندا.

وفي عام 1992 اجتمع عشرون شخصا من ممثلي عدة دول من أوروبا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية في (سالزبورغ) من أجل التفكير في تنظيم أفضل طريقة لتجاوز مرحلة الدكتاتورية والارث المتعلق بها ومخلفاتها نحو نظام ديمقراطي وقد انتهى هذا الاجتماع إلي تبني العدالة الانتقالية مؤكدين علي انها عدالة استثنائية بالطبيعة تتجاوز مسالة تنظيم العلاقات القانونية بين الافراد إلي عدالة تهدف إلي تغيير كامل وعميق في السياسة العامة للدولة ، فأصبحت العدالة الانتقالية مفهوما متميزا عن انواع العدالة التقليدية الأخرى وتتجاوزها وتسمو عليها ، فهي عدالة قانونية سياسية اجتماعية ثقافية ففيها نجد قواعد القانون

L'efficacité de la justice transitionnelle pour rétablir la paix et la réconciliation nationale

ومكافحة الافلات من العقاب والاصلاح المؤسساتي وهي مكرسة جميعا لتقوية الدولة الديمقراطية الناشئة وأيضا لصياغة ذاكرة الماضي بطريقة تجعل العيش في المستقبل أكثر وضوحا ، فهي تستجيب لمتطلبي أساسيين في وقت واحد وهو النظر إلي الماضي والمستقبل ، فهي تتعلق بجبر الضرر ومحاولة اصلاح انتهاكات الماضي من أجل وضع الأساس لدولة أكثر عدالة فهي تستبدل العنف بالحوار والسلاح بالكلمات ، والرعب وزرع الخوف بالعدالة والانصاف فهي تبحث في أن واحد عن حل وسط وصيغة أخرى لإعادة التعايش بين الكثير من الذكريات الأليمة والكثير من النسيان (1) . ومن خلال الممارسة العملية لهذا النوع من العدالة الخاصة أو الاستثنائية نجد أنها تقوم علي أربع قواعد أساسية علي النحو الاتي (2) :

أولا (الحق في العدالة

وتتضمن الملاحقة الجنائية والتحقيقات القضائية في مواجهة المسؤولين عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الانساني وقواعد حقوق الانسان ، لكن يجب أن نلاحظ أن هذه الإجراءات المتعلقة بالملاحقة الجنائية تختلف عن الاجراءات المتعلقة بالملاحقة التي تتضمنها العدالة الجنائية التقليدية ، فاجراءات الملاحقة المتعلقة بالعدالة الإنتقالية هي أخف بكثير من إجراءات الملاحقة المتعلقة بالعدالة التقليدية ، وذلك لان المسؤولين عن هذه الانتهاكات الخطيرة يساهمون في بيان الحقيقة من خلال اعترافهم العلني والواضح بجرائمهم والذي يحصل في العادة أمام لجنة الحقيقة والمصالحة ، ولهذا نجد أن العقوبة تكون مخففة فيتم استبدال عقوبة السجن بالسجن المفتوح أو السجن غير الاحتجازي أو عقوبة إدارية أو جزاء مدني بسيط ، ويمكن أن تمنح الحصانة إلي المتهم مقابل الإدلاء بمعلومات مهمة تتعلق بالجرائم والانتهاكات المختلفة والتي تكون مرتبطة بالنزاعات المسلحة وظروف ارتكابها والادلة المتعلقة بالإثبات ، ويعد العفو من أكثر الوسائل فعالية في تحديد طبيعة الانتهاكات والاشخاص المسؤولين عنها بشكل واضح لا لبس فيه ، وبإمكان العامة الاطلاع علي كل ذلك في التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة والذي يتم نشره في العادة على شكل كتاب يشكل جزءا من الذاكرة الوطنية.

ثانيا (الحق في معرفة الحقيقة

وهذا الحق يهدف إلي رسم مشهد متكامل أو بانورااما للأحداث والانتهاكات التي حصلت ، فالأمر لا يتعلق بجدول رياضي يتضمن الانتهاكات وإنما يتعلق بالأحرى بإعادة تركيب وترتيب الحقيقة والتي تكون بسبب ظروف ارتكابها غارقة في الغموض وعدم الوضوح واحتمالات التأويل علي غير الحقيقة ، وهذا العمل في الغالب ضخم وصعب ومعقد ومثير للتناقض وفي العادة فإن نتائجه تأخذ وقتا طويلا كي تظهر للعلن ، فهذا العمل يتعلق بكتابة التاريخ ووصفه ووضع في الذاكرة الجماعية للدولة والذي لم يكن موجودا قبل إعادة كتابته ، فهو موجه بالدرجة الأساسية للأجيال القادمة والذي كان من المفروض ان يظل ساكنا موجودا في ذاكرة كل شخص دون ان يظهر للعلن اذا لم يتم تبني هذا النوع من العدالة.

فالحقيقة هنا تمثل اقصي درجات الإقتراب من الحقيقة الحقيقية ، حيث يتم بناؤها انطلاقا من التاريخ الفردي لكل المساهمين في احداث الانتهاكات من خلال الأحداث نفسها ، والذي يكون في العادة تاريخا مأساويا ، وأيضا يتم تأسيسه اعتبارا من انطباع ونظرة المجتمع حول دور كل شخص من هؤلاء الاشخاص المساهمين في الانتهاكات ، او الازمة ، بكلمة أوضح أن الحقيقة هنا عبارة عن أفق أو تصور تم بناؤه من خلال بقايا قطع من لوحة فنية محطمة مما تسمح في النهاية من امكانية جمعها من جديد من خلال هذه الأحداث ، ومحاولة بيان وإظهار الصورة بأقصى درجات التطابق مع اللوحة الأصلية التي تضمنتها الأحداث.

«X. Philippe» La justice transitionnelle : une nouvelle forme de justice.؟ »L' in 'Observateur des Nations Unies°14-Printemps-Et. (1)..p.119 ، 2003 é

(2) . هذه القواعد الاربعة يرجع الفضل في ايجادها وتأسيسها الي القاضي الفرنسي لويس جوانت حيث وردت في تقريره الشهير المقدم الي المفوضية العليا لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة.

ثالثا) حق المتضررين في الحصول علي التعويض

ان حصول المتضررين علي حقهم في التعويض تعتبر فكرة أساسية ومحورية في تطبيق العدالة الانتقالية ، فهي عدالة تعويضية تركز فيما تركز علي المتضرر ، ويجب أن يؤخذ مفهوم التعويض بالمفهوم الواسع ، بحيث يشمل الضررين المادي والمعنوي المرتبط بالأحداث ، حيث يجب أن يشمل التعويض مزايا معنوية ومادية ومنها إعادة الاموال المنقولة والعقارية المنهوبة الي أصحابها ، وكذلك إقامة نصب تذكارية ويوم محدد لإقامة ذكرى سنوية لضحايا هذه الاحداث وإقامة متاحف لعرض آثار هذه الانتهاكات وتعديل المناهج الدراسية بما تتضمن هذه الانتهاكات وبرامج للتطوير المجتمعي وكذلك تطوير الخدمات العامة.

رابعا) الضمانات المتعلقة بعدم تكرار هذه الإنتهاكات

وتشمل هذه الضمانات في العادة إصلاح النظام والمنظومة الامنية وإعادة تنظيم المؤسسات العسكرية والبوليسية والقضائية للدولة وكذلك يشمل إصلاح القوانين المتعلقة بالإدارة وإعادة تأهيل هذه المؤسسات وإدماجها ونزع سلاح الميليشيات المسلحة، بل وصل الامر بالتطور الخاص بالعدالة الانتقالية في هذا الصدد إلى الدخول في مجال التطوير والاصلاح الاقتصادي وإعادة توزيع الاراضي مرورا بالعلاج النفسي للمتضررين وإعادة تأهيلهم.

ونستنتج من ذلك أن العدالة الانتقالية تعتبر ثورة ليس في المجال القانوني وإنما تمثل ثورة سياسية ثقافية اقتصادية نفسية بما تتضمنه من طرق لإنهاء وتصفية التركة التي تتركها الانظمة الدكتاتورية أو النزاعات المسلحة وفي نفس الوقت تتضمن آلية لإجراء المصالحة الوطنية ، فهي تعطي أساسا جديدا لصياغة عقد اجتماعي جديد لا يسعى فقط لتغيير الدولة وإنما أيضا لإصلاح المجتمع والافراد علي حد سواء فهي عدالة غائية موجهة لإجراء مصالحة اجتماعية أصبحت ملحة لإصلاح ما أفسدته الانظمة الشمولية والحروب وتأسيس نظام جديد أكثر عدالة عن طريق التوافق مع الاحتفاظ بالذاكرة الجماعية (1). كما أن الطبيعة الغائية الخاصة بها تمتد إلي تحقيق الليبرالية السياسية عن طريق تأسيس أو إعادة تأسيس الديمقراطية الليبرالية والتي تعطي للأفراد نفس الحقوق والحريات الاساسية ، ذلك ان منح الحقوق بشكل مساو لجميع الافراد من شأنه أن يمنع النزاعات فيما بينهم.

(1). K. Andrieu , La justice transitionnelle , de l'Afrique du Sud au Rwanda,Gallimard, 2012, p. 33..

L'efficacité de la justice transitionnelle pour rétablir la paix et la réconciliation nationale

المبحث الثاني

العدالة الانتقالية في الواقع العملي

La justice transitionnelle dans la pratique

بالرغم من أن القواعد السابقة تعطي مؤشرات علي فكرة وقواعد ممارسة العدالة الانتقالية ، لكن واقع ممارسة هذه العدالة يقدم لنا قاعدة سهلة تتمثل في عدم وجود شكل أو نموذج محدد لها ، فهي عدالة مرنة تتكيف دائما مع الاوضاع التي تواجهها لذلك سيكون من الخطورة بمكان تعميم شكل واحد من هذه العدالة علي أشكال وازمات مختلفة أو إيجاد حلول دائمة لمشاكل هي بطبيعتها متغيرة ، ومع ذلك تبقى تجارب الشعوب السابقة في هذا الصدد مهمة لتلافي العديد من الاخطاء لاسيما فيما يتعلق بالجوانب التقنية لهذه العدالة.

ومع ذلك يمكن أن نميز قاسما مشتركا بين كافة تجارب تطبيقات العدالة الانتقالية وهي أن هذه العدالة تمارس بواسطة لجان تسمي في العادة بلجان الحقيقة والمصالحة ، حيث يقع علي هذه الأخيرة مهمة بناء جسر بين الماضي والمستقبل بهدف معالجة جراح أمة منقسمة حتي النخاع وأنهكتها النزاعات ، فمهمتها اطفاء حرائق التاريخ والاعداد لبناء المستقبل ، وهذه العدالة جري تطبيقها في بعض البلدان التي خرجت من حروب أو من أزمات سياسية صعبة ، مثل أوغندا عام 1974 وبوليفيا عام 1982 والارجنتين عام 1983 ، ونيبال عام 1990 ، وتشيلي عام 1990 ، وتشاد عام 1991 ، والمانيا الشرقية عام 1992 ، والسلفادور عام 1992 ، وسيرلانكا عام 1994 ، وهاييتي عام 1995 ، وجنوب افريقيا عام 1995 ، الاكوادور 1996 ، جواتيمالا عام 1997 ، نيجيريا عام 1997 ، كوريا الجنوبية عام 2000 ، الاوروغواي 2000 ، بنما 2001 ، جرينادا 2001 ، بيرو 2001 ، تيمور الشرقية 2002 ، غانا 2002 ، سيراليون 2002 ، المغرب 2004 ، بوروبواي 2004 ، اندونيسيا 2005 ، وسوف نقتصر في دراستنا علي ثلاثة أمثلة ونري كيف تم تطبيق العدالة الانتقالية بخصوصها وهي جنوب افريقيا وروندا وتيمور الشرقية .

المطلب الاول

العدالة الانتقالية في جنوب افريقيا

من الأدبيات المقررة في تطبيق العدالة الانتقالية أن النموذج الجنوب افريقي يمثل نموذجا ناجحا في تطبيق العدالة الانتقالية ، فتاريخ هذا البلد يشهد بأنه كان مسرحا لجرائم ذات طبيعة سياسية تتضمن انتهاكات منظمة لجميع الحقوق المتعلقة ببني الإنسان ، حيث جري تطبيق نظام أو سياسة الميز العنصري Apartheid في هذا البلد الافريقي ذات الاغلبية السوداء خلال الأعوام من 1960 الي 1994 .

إن العديد من مواطني جنوب أفريقيا لا يمكن لهم أن ينسوا مذبحه (شاربيفيل) التي جرت في 21 مارس 1960 حيث تجمعهم مجموعة من مواطني جنوب أفريقيا ذوي البشرة السوداء ضد قانون يحد من حرية مرور السود في بعض الاماكن ، حيث قام البوليس القلق بإطلاق النار علي المتظاهرين مما أدى إلي قتل معظمهم وجميعهم مصاب برصاصة في مؤخرة الرأس بمعنى أن القتل حصل أثناء هروبهم ولم يكونوا في حالة مقاومة لرجال البوليس (1) .

و قد عرفت مدينة (سويتو) في الفترة من 16 الي 22 يونيو من نفس العام أسبوعا من المذابح الصامتة شملت هذه المذابح تلاميذ مدارس صغار في السن غير مسلحين تظاهروا ضد استعمال كلمة

(1) . D . Tutu , Il n'y a pas d'avenir sans pardon, Albin Michel, Paris, 2000, p.23.

(أفريكانا) العنصرية في المدارس حيث كان التلاميذ السود يعتبرونها كلمة عنصرية يستعمل فيها مؤيدو سياسة التمييز العنصري كنوع من ازدياء السود ، كما ان ذاكرة جنوب افريقيا تحتفظ حتى هذا اللحظة بالذكريات عن بعض الأشخاص الذين تمت تصفيتهم بشكل غامض أثناء اعتقالهم لدي الشرطة ، وكذلك مذبحه شارع الكنيسة في مدينة (بريتوريا) في شهر مايو 1983 ، وكذلك رمي قنبلة في شارع عام أمام مبني الخطوط الجوية لجنوب أفريقيا مما ترتب عليه موت 20 شخصا وإصابة 200 شخص معظم جراحهم كانت خطيرة .

وقد بدأ تطبيق العدالة الانتقالية في جنوب افريقيا بقانون سمي بقانون التعويض في عام 1990 والذي قرر منح العفو لجميع الأشخاص الذين أشاروا أو قادوا أو أصدروا الأوامر أو ارتكبوا جرائم ذات طابع سياسي وهذا القانون يهدف إلي تحقيق هدفين وهما تسهيل عودة الناشطين السياسيين لحركة التحرر إلي جنوب أفريقيا وأيضا إقناع أعضاء الحزب الوطني بالجلوس إلي طاولة المفاوضات (1) .

ثم صدر القانون رقم 34 لسنة 1995 وبموجبه تم تشكيل لجنة تحقيق ومصالحة خلال فترة الرئيس نلسون مانديلا والذي وصل إلي السلطة في السنة السابقة لصدور القانون خلال فترة التحول الديمقراطي والتي تهدف الي إزالة نظام التمييز العنصري وإنهاء هيمنة الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، وقد كانت مهمة اللجنة إنشاء بانوراما وصورة متكاملة عن الأحداث والإنتهاكات خلال فترة نظام التمييز العنصري وهي مهمة تشمل تحديد هذه الاحداث أو الاعمال بشكل دقيق وبحث علاقتها بانتهاك الحقوق الاساسية للأفراد ، سواء أكانت من النظام الحاكم او المعارضين له ، وكذلك إطلاق عملية مصالحة وطنية شاملة عن طريق تعويض الضحايا تعويضا شاملا وعادلا، وكذلك إصدار عفو عن هذه الأعمال التي لها علاقة بالأحداث السياسية في جنوب افريقيا.

إن عمل لجنة الحقيقة والمصالحة يهدف إلي خلق رابطة مباشرة بين المصالحة الوطنية وبين التأسيس لدولة القانون من خلال المرحلة الانتقالية نفسها ، فالمادة 3 من القانون رقم 34 لسنة 1995 حددت مهمة اللجنة في بناء صورة او مخرطة متكاملة بأقصى درجات الدقة لأسباب الازمة وطبيعة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والتي تم ارتكابها خلال الفترة من 1 مارس 1960 وحتى 10 مايو 1994 وعلي اللجنة أن تأخذ في الاعتبار وجهة نظر المجني عليهم والمتضررين ووجهة نظر المسؤولين عن هذه الانتهاكات ، كما أن لجنة المصالحة لديها الصلاحيات في إصدار قرارات بالعفو عن المسؤولين عن هذه الانتهاكات إذا قاموا بالاعتراف بهذه الانتهاكات وثبت أن هذه الانتهاكات لها علاقة بسياسة التمييز العنصري ، كما يقع علي اللجنة مهمة تحديد المتضررين والمجني عليه من أجل اعادة كرامتهم الانسانية والمدنية وذلك من خلال إعطائهم فرصة لإظهار معاناتهم وما تعرضوا له من انتهاكات ، كما يقع علي اللجنة أيضا تقديم توصيات تتضمن كيفية تعويضهم ، وقد أنشأت هذه اللجنة ثلاث لجان فرعية أخرى ، الاولى وتختص بتحديد الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان وعليها إعداد تقرير مفصل في الخصوص ، والثانية تتعلق بكيفية تحديد التعويضات وأنواعها ، واللجنة الثالثة وهي المكلفة بإصدار القرارات المتعلقة بالعفو (2) .

وفيما يتعلق بالطلبات المتعلقة بمنح العفو فإنها يجب أن تكون مسببة وتحدد الإنتهاكات علي وجه الدقة ، كما أن الإجراءات المتعلقة بالعفو تتضمن تحديد جلسات عامة وهذه الجلسات تقوم علي مبدأ المواجهة بين المسؤولين والمتضررين من أجل تحديد أن الأفعال المرتكبة التي تدخل ضمن طائلة القانون رقم 34

(1) «X. Philippe» La justice dans les Constitutions de transition régime dér : rogatoire ou justice d'exception L 'exemple de la Commission véet r éritéconciliation en Afrique du sud » in « Pouvoirs, 2000, n .p. 160 ,95 °

(2) . انظر التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة لحكومة جنوب افريقيا العدد 6 الصادر في 16 مارس 2003 متاح علي شبكة الانترنت à 09/12/2013 Consulté le [http:// www.info.gov.za/otherdocs/2003/trc/rep.pdf](http://www.info.gov.za/otherdocs/2003/trc/rep.pdf). disponible sur 20h04.

L'efficacité de la justice transitionnelle pour rétablir la paix et la réconciliation nationale

لسنة 1994 وهي الافعال والانتهاكات المتعلقة بالتمييز العنصري ، وعمل هذه اللجنة ليس إصدار توصيات وإنما اتخاذ قرارات وهذه القرارات غير قابلة للطعن أمام أية جهة قضائية.

وقد بدأت هذه اللجنة أعمالها في ديسمبر سنة 1995 وأنهت اعمالها وجلساتها في عام 1998 ، وتمخضت عن خمسة مجلدات بعدد صفحات 3500 تمثل تقريرها النهائي الذي قدم إلي الرئيس مانديلا في أكتوبر من عام 1998، وقد بلغ مجموع الشهود الذين مثلوا أمام اللجنة 2000 شاهد من بينهم 1800 شاهد تم اختيارهم كي يدلوا بشهادتهم أمام العامة .

كما مثل أمام اللجنة أيضا أكثر من 7000 شخص من رجال القوي الأمنية وأعضاء من حركات التحرير ومناصري سياسة التمييز العنصري وقد طلبوا بإلحاح الحصول علي العفو ، لكن اللجنة قررت التحقيق مع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة المتعلقة بنظام التمييز العنصري وكذلك مع أعضاء المؤتمر الوطني الإفريقي متأثرة هذه اللجنة بفكرة ضرورة إنجاز المصالحة الوطنية ، كما ان اللجنة اعتبرت ان السبب العادل والذي قد تفرضه قواعد العدالة والذي من خلاله يعتقد الفاعل أن الباعث على ارتكاب هذا الفعل هو مشروع ليس له أي دور في تخفيف المسؤولية.

كما أنه لا يجب أن يفهم بأن العفو هو مساو للإفلات من العقاب أو مرادف له ، بل إنه عفو مشروط بحضور المسؤول عن الانتهاكات الجسيمة أمام العامة والاعتراف بجرائمه بكافة التفاصيل وعليه إثبات الطابع السياسي لهذه الجرائم وأنها ارتكبت بباعث التمييز العنصري ، والهدف من هذا الشرط هو تفادي ان يشمل العفو جرائم لا تتصل بهذا الباعث⁽¹⁾.

وهنا نلاحظ أن جنوب أفريقيا لم تتبع أسلوب المحاكمات الجنائية الدولية علي النحو الذي جري في نورمبرغ وطوكيو ويوغسلافيا وروندا، كما أنها لم تتبع أسلوب العفو المطلق، لكنها اختارت العفو المشروط بالاعتراف الكامل بكافة الجرائم ذات الطابع السياسي، فكأن جنوب افريقيا استعملت أسلوب الجزرة وهو الوعد بإخلاء سبيل المتهم ومنحه الحرية مقابل اعترافه الكامل ، وقد استعملت أسلوب العصا وهو السجن لسنوات طويلة في حالة رفض هذا الاعتراف.

وفي هذا الصدد فإن هناك تساؤلا يطرح نفسه وهو أن مثل هذا العفو من شأنه أن يشجع الغير علي ارتكاب جرائم من نفس النوع خاصة إذا كان مرتكبها يعرف في النهاية أنه سيتم العفو عليه ، وفي صدد الاجابة عن هذا التساؤل نجد أن القس الجنوب الأفريقي (ديسموند توتو) يجيب عليه بقوله إن العفو يتفق مع شعب جنوب أفريقيا وطبيعته والذي يميل إلي العفو أكثر منه إلي المطالبة بالعقاب ، وهذه النظرة لدي سكان جنوب افريقيا تسمى محليا او علي المستوي المحلي بعملية (أوبونتو) وهي تعني تقاليد راسخة وتعني أيضا إظهار المعاني الإنسانية أو الإنسانية بأقصى درجات الكمال ، وتشمل هذه المعاني بأن يكون الشخص كريما ووديا ومستعداً لقبول المشاركة في كل ما يملك ، فهي فكرة تقوم علي إنني انسان لأنك أيضا أنت انسان أو إنني إنسان لأنني أشكل جزءاً من الانسانية وأشاركهم فالعفو هنا يقوم علي مبررات أخلاقية دينية مسيحية وحضارية غائلة في القدم قدم جنوب أفريقيا أكثر من كونه نظاما قانونيا يرد علي العفو من ملاحقة جنائية أو عقوبة.

إن أبي شخص يحمل القيم المذكورة أي قيم (الابونتو) ، يجب أن يكون منفتحا ويقدم القيم العليا علي كافة القيم السفلي دون ان يتأثر بالقيم السلبية إذا شعر أن تصرفه يمكن أن تترتب عليه نتائج إيجابية تتمثل

9. «A. Rainaud» La Commission bilatérale « et amiti éritévé » : une certaine conception de la justice en tant qu'instrument de la paix au Timor Leste et en Indonsiéé » éUniversit in «de Paris I, les juridictions pénales internationalis étées, Paris, Sociéde législation compar .e, 2006, pè255 .

في قيم العيش معا في سلام ، فقيم العفو تعطي للإنسان القدرة في تحمل كل شيء في سبيل تحقيق معنى العيش معا في سلام وفي ان يحتفظ في ان يكون انسانا (1) .

والذي حصل في جنوب أفريقيا تطبيقا لكل تلك القيم أن ترتب علي ذلك حصول مشاهد يصعب تصديقها ، حيث أنه بعد أية اعتراف يحصل من أحد الجلادين السابقين المسؤولين عن جرائم التمييز العنصري أمام العامة ، فإن المجني عليه أو المتضرر الذي سمع هذا الاعتراف يسأل عن استعداده عن العفو ومسامحة جلادية السابقين ، فكانت المشاهد الغالبة أن هؤلاء الضحايا أو المتضررين انفسهم يقومون بالتصفيق بل ويقومون أيضا بمعاينة جلاديهم أمام العامة وعلى شاشات التلفاز ، فالدافع السياسي للعفو تم أخذه بالأساس من الخطاب الاخلاقي الموصوم بالقيم المسيحية الراسخة لدولة جنوب افريقيا ، وتم تأكيدها بواسطة رجل أسمه نلسون مانديلا ، أو كما يسميه شعب جنوب افريقيا القديس العلماني (Sainte laïc) وقد كتب بيير هازان في كتابه الشهير بعنوان (السلام في مواجهة العدالة) في هذا المعنى بقوله (إن العنصرية السياسية لنلسون مانديلا وللجنة الحقيقة والمصالحة تكمن في تحويل وتحويل عدم قدرة العدالة الجنائية التقليدية إلي تأكيد قيم الحقيقة نحو عدالة أكثر سموا ، إن رسالة جنوب أفريقيا واضحة في إرسال رسالة تتضمن أن عدالة البناء هي الأكثر فعالية وأكثر أخلاقية من العدالة الجنائية التقليدية لأنها تنتج في آن واحد القيم المشتركة وهوية جديدة جماعية وتوافق اجتماعي) (2).

إن العفو تم تكريسه لمحاولة إعادة الانسانية المفقودة إلي الجلادين والتي فقدوها بسبب بطشهم بالأخرين ومن أجل خلق رابطة اجتماعية وإعادة إدماج المجرمين داخل المجتمع ، ولعل تجربة مادام (غانيا نيقو) وهي والدة لشاب أسود تم اغتياله بواسطة رجال البوليس البيض تجسد تلك المعاني المذكورة عندما صرحت (إنني لا أريد أو أرغب في مقابلة الاساءة بالإساءة والشر بالشر ، إننا نريد أن نثبت إنسانيتنا في مواجهة جلادينا حتي تعود إلي هؤلاء الاخيرين إنسانيتهم التي فقدوها بسبب أفعالهم الشريرة) (3) .

إن مهمة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا كانت تقضي أو تقوم علي إدارة العفو بما يكفل التقديس المدني للعفو كما عبر عن ذلك (قادر اسماعيل) وزير التعليم السابق في جنوب أفريقيا وعضو لجنة الحقيقة والمصالحة ، فالعدالة الجنائية التقليدية تم التضحية بها والتخلي عنها من أجل إعادة بناء أمة قوس قرح.

المطلب الثاني

العدالة الانتقالية في روندا

ويرجع أصل الازمة في روندا إلي سنوات الستينيات وبالتحديد إلى الاول من يوليو 1962 وهو اليوم الذي حصلت فيه روندا علي استقلالها عن بلجيكا واستولي فيه علي الحكم أقلية التوتسي بعد أن قاموا بإزاحة وتهميش أغلبية السكان من الهوتو بمساعدة البلجيكين ، وقد حكم البلاد من عام 1961 وحتى عام 1973 الرئيس (كياندا) وهو من قبيلة التوتسي وخلفه في عام 1973 الرئيس (جوفينال هابياغيماننا) وهو من قبيلة الهوتو الشمالية ، وفي 6 ابريل 1994 تم إسقاط الطائرة التي تقل الرئيس المذكور برفقة زميله الرئيس البوروندي (سيبيرين نترايا ميغا) ، فوق مدينة كيغالي ، وبعدها بساعات قليلة قامت الرئاسة بالتعاون مع الميليشيات الهوتية المتطرفة بإجراء عملية واسعة من الاستيقات في طرق العاصمة وبدأوا في عمليات القبض علي الاقليات من قبيلة التوتسي والقيام بتصفية عرقية واسعة في كافة أنحاء البلاد ، وقد عدد الأشخاص الذين تم تصفيتهم في الفترة من أبريل وحتى يوليو من عام 1994 من

(1).D . Tutu , Il n' y a pas d'avenir sans pardon, p..39.

? Comment reconstruire un Etat avec des criminels de guerre, 10 .P. Hazan, La paix contre la justice Bruxelles, GRIP, 2010 , p. 89.

(3). انظر التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة لحكومة جنوب افريقيا العدد 6 الصادر في 16 مارس 2003 متاح علي شبكة الانترنت disponible sur [http:// www.info.gov.za/otherdocs/2003/trc/rep.pdf](http://www.info.gov.za/otherdocs/2003/trc/rep.pdf). Consulté le 09/12/2013 à 20h04 .

L'efficacité de la justice transitionnelle pour rétablir la paix et la réconciliation nationale

التوتسي بحوالي 800 ألف شخص أي ثمن عدد السكان البالغ 8 مليون نسمة تمت إبادتهم فقط في 3 أشهر.

وفي 17 مايو 1994 أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارا بنشر 2500 جندي فرنسي في روندا انطلاقا من زائير وقد سميت عملية نشر القوات هذه بعملية التركواز ، وفي 4 يوليو تمكنت قوات الجبهة الوطنية الرواندية من الإستيلاء على العاصمة الرواندية كيغالي لتنتهي عمليات التطهير العرقي بشكل نهائي في 17 يوليو 1994 بالاستيلاء على آخر مدينة من أيدي القوات الحكومية وهي مدينة (جيزنيا) وتم تشكيل حكومة وحدة وطنية ، وقد تم إنشاء محكمة دولية جنائية خاصة برواندا بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 955 لسنة 1994 لمحكمة المسؤولين عن جرائم الإبادة وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ، غير أن وجود هذه المحكمة في مدينة (اروشا) عاصمة تنزانيا وعدم متابعة الجمهور الرواندي لها بل إنه في استفتاء حول المحكمة تم إجراؤه عام 1998 تبين أن عدد كبير ممن شملهم الاستفتاء لم يسمعو بالمحكمة ولا يعرفون حتي مكانها ، ولم يكن القضاء الوطني في وضع يسمح له بمحاكمة كافة المسؤولين عن هذه الجرائم.

بعد فشل الحلول الجنائية في روندا علي المستوي الدولي والمحلي فقد تم التخلي عن العدالة الجنائية التقليدية لصالح العدالة الانتقالية من أجل حل النزاعات القائمة ، وقد عرفت عملية التخلي هذه بعملية ال Gacaca⁽¹⁾ والتي تتعلق قيل كل شيء بإخراج المذنبين من السجن ونقلهم إلي مكان ارتكاب الجريمة ووضعهم في مواجهة المجتمع وفي مواجهة الضحايا ، ففي بلد حيث تعتبر الكثافة السكانية من أعلى نسب الكثافة في العالم⁽²⁾، فإنه لا يوجد خيار آخر غير الدفع نحو إعادة الاندماج الاجتماعي المحلي ، وقد وضع أسس عملية ال Gacaca الرئيس الرواندي (بول كاجام) إعتبارا من عام 2001 كأساس للحوار الوطني الوطني مضافا إليها معايير العدالة الغربية ، وهذا يعني بأن النظام غير الرسمي للمشاركة في عملية المصالحة الاجتماعية تم إستبداله بمؤسسات رسمية تحت سلطة الدولة بموجب قوانين مكتوبة وليست قواعد عرفية ، فأصبحت عملية ال Gacaca رسميا منظمة ومراقبة ومؤطرة ومعترف بها من قبل الحكومة وأنت من فوق وبشكل رأسي فقواعدها محددة والأحكام الصادرة عنها مراقبة والقضاة اطلق عليهم Inyangamugayo وتعني بالفرنسية Ce qui détestent la malhonneteté وبالعربية تعني الذين يكرهون خيانة الأمانة ويتم إنتخابهم بواسطة الحكومة وموضوع ال Gacaca يشمل المحاكمات عن جرائم القتل والتعذيب والقتل العادي والنهب والمعتدين جنسيا وكذلك المساهمين معهم والمعرضين علي جرائم الإبادة في صورة التطهير العرقي والمذابح التي حصلت نتيجة لذلك.

وتسعي حكومة الرئيس كاجام من خلال عملية ال Gacaca إلي إنشاء هوية وطنية جديدة لروندا من أجل إنهاء كل ما يتعلق بمشاكل الاثنية من خلال عملية مركزية تأتي من الأعلى نحو الأسفل لإعادة بناء الوطنية الرواندية وإعادة وصف الماضي لصالح الأقلية من الضحايا وفق وجهة نظر الحكومة ، فأصبح العديد من الأشخاص لديهم إنطباع بأن النخبة الموجودة في السلطة تتحكم في ذاكرة أحداث التطهير العرقي من أجل الاحتفاظ بموقعهم في السلطة علي حساب إيجاد صيغة للتعايش لا تتناسب مع التناقضات الاجتماعية والعرقية في روندا.

(1). تقليديا وتعني Gacaca اجتماع عام يتم إجراؤه في ساحة كبيرة في القرية وذلك من اجل التحكم في نزاع معين خاصة المنازعات العائلية البسيطة ، خاصة تلك التي تنشأ عن الاضرار التي تسببها الحيوانات نتيجة للرعي في أرض الغير ، أو تلك المتعلقة بتحديد المهور أو تلك المتعلقة بالزنا أو السحر ، وعادة الإجراءات تنتهي بتوقيع عقوبات مخففة ، كالزام احد الاطراف بان يقدم الي الطرف الاخر نوع معين من البيرة ، والفكرة الأساسية فيها أنها تسمح بحل النزاع من داخل المجتمع وعلي المستوي المحلي وبدون الحاجة الي تقديم استئناف الي السلطات المختصة ، وقد تم إجراؤها خلال فترة الاستعمار البلجيكي ، فهي عملية قائمة على الفلسفة الروائية وتشير في نفس الوقت الي الحوار والمناقشة العامة ، فالعدالة هنا تمارس من داخل المجتمع بشكل أفقي بحيث تكون منظورة في نفس الوقت الذي تمارس فيه. لمزيد من التفاصيل K. Andrieu , La justice transitionnelle , de l'Afrique du Sud au Rwanda , op.cit. p. 175.

(2) . ففي عام 2011 قدرت نسبة الكثافة السكانية 451,7 في داخل كل كيلو متر مربع.

ولهذا السبب ولان عملية Gacaca تم فرضها سلطويا من الاعلي الي الاسفل ، فحرية التعبير التي شجعها قضاة هذه العملية لم تأت أكلها أو الغاية المرجوة منها فالعديد من الهوتو رفضوا الحضور للدلاء بالشهادة و ظهرت جمعيات غير رسمية سمت نفسها بجمعيات (إلترم الصمت) ، تم إنشاؤها خصيصا من أجل تشجيع المجني عليهم من الحضور لرواية ما حصل ، فهذا الصمت والانفتاح المحدود للمجتمع علي الحقيقة كانت مهمة في روندا ، ولهذه الحالة أسبابها في روندا فالضغط الاجتماعي والخوف من ملاحقة العار والانتقام الشخصي والفضائح حدث كثيرا من ميزة الإعراف أمام العامة والمصالحة الاجتماعية.

فالعدالة الانتقالية كي تعطي نتائجها لابد أن تأتي من القاعدة أي من الشعب إلي الأعلى والتي تضمن إطلاق عملية حوار إجتماعي قاعدي يكسر الحواجز العرقية ، وهذا لم يحصل في روندا ، فرفض الاعتراف بوجود الانقسام العرقي العميق ، والذي تم توارثه من الحقبة الاستعمارية ، وبالرغم من أن الحكومة حاولت جاهدة كسر تلك التناقضات الإجتماعية وإنهائها ، إلا أن عدم العدالة الاقتصادية بين المواطنين الروانديين والمتوارث من فترة الحقبة الاستعمارية كما سبق القول قد حال دون ذلك .

وخلال الفترة بين عامي 1996 و 1998 شهدت روندا عودة مئات الألاف من الهوتو من المهجر فوجدوا أن مزارعهم وأراضيهم تم الاستيلاء عليها من قبل التوتسي وأصبحوا تبعاً لذلك دون أية ملكية، ان عدم العدالة في التوزيع الإقتصادي وإستمرار التناقضات الإجتماعية والإقتصادية من شأنه أن يجعل من روندا بلدا ليس في منأى من عودة التطهير العرقي اليها مرة أخرى ، وأن من يبحث عن السلام عليه أن يبدأ في حل التناقضات التي أدت إلى إنهاء حالة السلام .

المطلب الثالث

العدالة الانتقالية في تيمور الشرقية

في 21 مايو 1998 أضطر الرئيس (سوهارتو) ، إلى ترك السلطة في أندونيسيا نتيجة أزمة إقتصادية حادة وخلفه في السلطة الرئيس (يوسف حبيبي) ، والذي إتجه في يناير عام 1999 إلي إعطاء أهل تيمور الشرقية الحق في تقرير المصير وهو الأمر الذي تم على أثره توقيع إتفاقية في 5 مايو 1999 بين البرتغال وهي المستعمر السابق لتيمور الشرقية والولايات المتحدة وأندونيسيا.

وبموجب هذه الإتفاقية فإنه يقع على السلطات الإندونيسية ضمان الظروف الملائمة لاسيما في المجال الامني لاجراء الاقتراع علي حق تقرير المصير في تيمور الشرقية ، وقد أعلنت نتيجة هذا الاقتراع في 3 سبتمبر 1999 عن طريق الامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وتم الاعتراف بها في نفس اليوم من قبل الرئيس الاندونيسي حبيبي ، وقد بلغت نسبة المشاركين في الاقتراع 98.5 في المائة من عدد التيموريين وصوت لصالح الاستقلال عن أندونيسيا 78.5 في المائة ، وهو الأمر الذي أدي بالمناهضين لعملية الانفصال عن إندونيسيا من الميليشيات التيمورية وذلك بالمساهمة الإيجابية للجيش الاندونيسي أو السلبية وذلك بالسكوت عما حصل ، إلي قيام هذه الميليشيات بعمليات مذابح واسعة في تيمور الشرقية ضد المؤيدين للانفصال عن أندونيسيا ، وقد بلغ عدد ضحايا تلك العمليات في الفترة من 1 يناير 1999 وحتى 25 أكتوبر 1999 طبقا لاكثر الاحصائيات مصداقية حوالي 1500 قتيل⁽¹⁾ .

ونتيجة لهذه الحرب الاهلية بين المواليين للانفصال عن إندونيسيا والمؤيدين للبقاء ضمن أندونيسيا وما ترتب علي ذلك من إرتكاب جرائم ضد الانسانية ، فقد شجعت الأمم المتحدة عملية إجراء قيام مصالحة

«M. Sorel-J«Timor oriental: un résumé de l'histoire du droit international »tome ،R.G.D.I.P in ، p.44 ،1/2000/104

(1).

L'efficacité de la justice transitionnelle pour rétablir la paix et la réconciliation nationale

وطنية شاملة ، حيث تم تشكيل لجنة للمصالحة والحقيقة تحت ضغط المنظمات الدولية غير الحكومية وكانت مهمتها تسليط الضوء علي الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي تم ارتكابها في الفترة من 1 يناير 1999 و حتي 25 اكتوبر 1999 من أجل إعادة الإعتبار للمتضررين والمجني عليهم وعودة اللاجئين وتشجيع المصالحة الوطنية وإعادة إدماج المسؤولين عن هذه الجرائم المرتكبة ذات الطبيعة غير الجسيمة من جديد في المجتمع ، وقد نجحت اللجنة في اعادة ادماج 1500 ميليشيا من هذه الميليشيات في المجتمع ، فضلا عن جلسات تم عقدها بواسطة اللجنة في جميع أنحاء تيمور الشرقية وتم متابعتها علي نطاق واسع علي شاشات التلفاز والراديو من قبل العامة ، فكانت العواطف كبيرة وتم دعوة المتضررين للادلاء بما لديهم حول الانتهاكات التي حصلت في مواجهتهم وتحدثوا عن معاناتهم والدموع تملأ اعينهم ، وقد وضعت اللجنة تقريرها المعنون (Ça suffit) أو (هذا يكفي) بالعربية في عام 2005 وتم تداوله علي نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد وقد تضمن التقرير 2500 صفحة تضمنت شهادة 7660 متضررا أو مجنيا عليه و 1541 جلادا أو مسؤولا عن هذه الإنتهاكات و 1000 شاهد وبسبب هذه المشاركة الواسعة فقد أصبح لهذا التقرير قيمة تاريخية حيث أحصي الجرائم بشكل بالغ في الدقة ، خاصة تلك التي وقعت من قبل الجيش الاندونيسي وحلفائهم من التيموريين ، كما أشار التقرير إلي إستفادة العديد من التيموريين إقتصاديا وسياسيا نتيجة تعاونهم مع السلطات الاندونيسية وقد إنتهي التقرير إلي الاخذ بالعديد من التوصيات للحكومتين التيمورية والاندونيسية في مسائل التعويض المالي وفي تقديم المساعدات إلي المتضررين وتشمل التعويضات الفردية والمنح الدراسية ومساعدات محددة خاصة بأمهات الضحايا والأرامل وضحايا الاعتداءات الجنسية وإصلاح نظام التعليم ، غير أن تقرير هذه اللجنة كان بعيدا عن تحقيق فكرة العدالة الانتقالية والتي يكون الهدف منها أو إهتمامها الأكبر منصبا علي إعتراف الجلادين بإنتهاكاتهم الخطيرة للحقوق السياسية والمدنية أكثر من كونها لجنة أو عدالة تسعى إلي توزيع التعويضات وفق صيغ متعددة.

ونتيجة لذلك فقد شكلت حكومة أندونيسيا وحكومة تيمور الشرقية لجنة للحقيقة والصدقة هدفها الاساسي كشف الحقائق عن الاعتداءات التي حصلت نتيجة الاستفتاء الشعبي حول مستقبل تيمور الشرقية في عام 1999 وهذه اللجنة اعتبرت كأنها حل توافقي لتحقيق هدفي السلام والعدالة ، ومن صلاحيات اللجنة منح العفو إذا أظهر الجناة ندمهم علي أفعالهم ، لكن هذا العفو إعتبره الكثيرون أبعد ما يكون عن فكرة تحقيق السلام ، إذ كان هدف الجناه من إعتراقاتهم هو النجاة من عقوبة السجن ، أكثر من كونه سعيا نحو المصالحة أو الاعتراف بالخطأ في مواجهة الضحايا عن النحو الذي حصل في جنوب افريقيا.

وقد إنتهي تقرير اللجنة المعنون (نحو الأمل بواسطة الذكريات) ، إن النزاع المسلح داخل تيمور الشرقية كان نزاعا داخليا بين التيموريين ولم تكن لقوات الامن الاندونيسية اية دخل بما حصل ، كما أوضح الشهود الذين مثلوا أمام اللجنة بأنه قد تمت معاملتهم معاملة سيئة من قبل اللجنة المذكورة ، وتقرير اللجنة الذي صدر في عام 2008 لم يتم إستقباله بحماس من قبل التيموريين ، وقد إعتبرته العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية بأنه محاولة شرعنة رسمية للإفلات العام من العقاب قدم كهدية إلي دولة أندونيسيا، وبهذا فإن إنشاء لجنة الحقيقة والصدقة لم تؤد الغرض الذي من أجلها قد وجدت ، كما أشرنا إلي ذلك بخصوص الحالة الرواندية التي تم فرضها من الاعلي نحو الاسفل وليس من القاعدة نحو الأعلي ، كما أنها لم تأخذ في الإعتبار المتضررين أو المجني عليهم وهم العمود الفقري في نجاح العدالة الإنتقالية وهو الأمر الذي لم يحصل منه شئ بخصوص تيمور الشرقية.

المبحث الثالث

فعالية العدالة الإنتقالية على تحقيق السلام

والمصالحة الوطنية

تعتبر العدالة الانتقالية بمثابة الطريق الوحيد التي يسمح بتطبيق بعض الصيغ من العدالة خلال الفترة الانتقالية ، بمعنى أنه إذا كان هناك عجز أو عدم قدرة للعدالة الجنائية التقليدية في تحقيق أهداف السياسة الجنائية و المصالحة الوطنية وهو الأمر المؤكد ، فتتكفل العدالة الانتقالية عن طريق لجنة الحقيقة والمصالحة بمحاولة تغطية هذا النقص أو العجز الذي أصاب العدالة التقليدية ، وهذا يبدو إلي حد كبير منسجما مع الحقائق وقوة الأشياء ذلك أن آليات العدالة التقليدية وضعت لتحكم فترات الإستقرار أو الفترات الطبيعية في حياة الشعوب ، لكن إذا تغيرت هذه الظروف فإن المنطق يوجب نوعا آخر من العدالة تستطيع التعامل مع خصوصيات الظروف والانتقال السياسي ، ففي روندا علي سبيل المثال فقد انتهت دراسة أجريت الي ان المسؤولين عن جرائم الإبادة او التطهير العرقي يقدر بحوالي مائة ألف شخص ، وان الوقت المقدر لانتهاء محاكمتهم في حال إجرائها سيكون في عام 2099 ، فكأننا اذا في حالة العدالة الإنتقالية نحل السياسة بالسياسة مع استخدام ادوات قانونية سياسية ثقافية تاريخية تراثية اجتماعية ، فالأمر هنا لا يتعلق بمحاكمة قضائية تقليدية وانما بمحاكمة سياسية تهدف إلي بيان الحقيقة السياسية للأحداث التي حصلت في المقام الاول وليس الحقيقة الجنائية ، بيان حقيقة الانتهاكات الجسيمة المتعلقة بقواعد حقوق الانسان وقواعد القانون الدولي الانساني ، ومرونة اكثر للتعامل معها بهدف السير نحو المستقبل ، وتسخير الماضي في تجنب تكراره في المستقبل.

لكن السؤال الذي يظل دائما عالقا في الذهن حول قدرة العدالة الانتقالية في تحقيق الانتقال بالمجتمع من مرحلة الحرب إلي مرحلة السلم ، من مرحلة الازمات السياسية الصعبة وما يصاحب هذه الفترات عادة من انعدام للأمن والسكينة العامة ، إلي فترة ينعم فيها المجتمع بالأمن الجماعي والرفاه الاقتصادي ، أو بمعنى آخر هل تسهم العدالة الانتقالية وحدها في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في بلدان مزقتها الحروب والصراعات المستمرة .

والواقع فإن الاجابة على هذا السؤال تكمن في الاجابة على سؤال أولي أو مبدئي يتعلق بمدى قدرة العدالة الانتقالية نفسها في تحقيق أهدافها في الانتقال السلمي المجتمعي نحو الديمقراطية الليبرالية في الدول التي شهدت تطبيق هذه التجربة.

والواقع فإننا نري أن العدالة الإنتقالية ولكي تؤدي الغاية المرجوة منها فإنها تحتاج إلي أرضية تبني عليها هذه العدالة ، أرضية تقوم علي قدرة المجتمع في أن يكون متسامحا ، مجتمع أفراده مستعدون للتضحية ، مستعدون ان يقدموا ويتغلبوا على نزعاتهم وعلي أحقادهم ، أفراد مستعدون في أن يعيشوا معا من جديد ، كما حصل مع شعب جنوب أفريقيا ، حيث كانت إرادة الشعب في أن يتجاوز ماضيه الأليم وغير العادل كي يعيش المستقبل ويهنا فيه ، من أجل الوصول الي صيغة الديمقراطية الليبرالية كأخر صيغة لانظمة الحكم يمكن الوصول إليها بسبب أنها تقبل الجميع في أن يعيشوا في ظلها على النحو الذي تحدث عنه فرانسيس فوكاياما في كتابه القيم نهاية التاريخ (1).

(1) ،F. Fukuyama *La fin de l'histoire et le dernier homme*, trad.fr. Denis-Armand Canal, Paris, Flammarion, 1992, p.58.

L'efficacité de la justice transitionnelle pour rétablir la paix et la réconciliation nationale

وأفضل وصف لحالة جنوب أفريقيا في تقديم نموذج للتعايش السلمي وفي الاستعداد لتقبل ونجاح عمليات العدالة الانتقالية ، ما أورده القس الجنوب افريقي (توتو) في كتابه المعنون (لا يوجد مستقبل بدون تسامح) ، حيث ذكر (نحن شعب جنوب افريقيا بيض وسود لايمكننا البقاء علي قيد الحياة والوصول معا إلي بر الأمان إلا بتعلم كيفية العيش معا ، إن حوادث التاريخ التي عشناها معا أنشأت بيننا رباطا يتمثل هذا الرباط في قدرتنا في ان نتجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخنا فيما يتعلق بالتمييز العنصري ، ولا يستطيع البيض وحدهم او السود وحدهم ان يتجاوزوا هذه المرحلة ، بل لابد من الاتحاد للخروج من ازمئتنا هذه ، ان الذي ربط بيننا بهذا الرباط هو الله سبحانه وتعالى ، إن الامر يتعلق بتطبيق المبدأ الذي تحدث عنه مارتن لوثر كينغ اذا لم نستطع العيش معا ، رجالا ونساء كإخوة وأخوات ، فإننا نستحق جميعا في أن نموت كالأغبياء)⁽¹⁾ .

إن الأمر يتعلق بأن يتم التصرف وفق قواعد الانسانية أو بإعتبار الانسان كإنسان ، فكما بنى الفيلسوف الفرنسي ديكارت يقينه بالوجود على قاعدة إنني أشك إذا أنا موجود ، فإن اليقين في حالة العدالة الانتقالية يقوم على قاعدة إنني إنسان لأنني أضحي ، لأنني أشرك الآخرين ، لأنني أتقاسم معهم ، أو وفق التعبير الانجليزي (how to give , how to forgive) ، أي كيف تقدم وتعطي وتسامح ، إن التسامح وإستعداد شعب جنوب أفريقيا لقبول العيش معا هو سر وسبب نجاح تجربة العدالة الانتقالية في بلد قوس قزح ، بمعنى أن العدالة الانتقالية لن تكون سببا وإنما نتيجة لفكرة القبول الانساني في العيش معا.

إن نجاح تجربة جنوب أفريقيا يرجع الفضل فيها قبل كل ذلك إلي وجود شخص اسمه نلسون مانديلا ، فبفضل تسامح هذا الرجل الذي أثبت أن قلبه عكس لونه ، والذي أصبح أكبر قائد ورجل دولة بالمعني الحقيقي للكلمة في أفريقيا خلال القرن العشرين مضاهيا في ذلك غاندي قديس السلام في آسيا.

إن المجتمع الدولي الذي عامل ولفترة طويلة جنوب أفريقيا كدولة منبوذة لأكثر من 35 سنة ، هو نفس المجتمع الدولي الذي استقبلها بحرارة وقبلها في أن تكون عضواً في دول الكومنولث في إحتفالية عاطفية حيث تم رفع علم جنوب أفريقيا بجانب الأعلام الأخرى ، وقبلها عالم كرة القدم وعالم الرياضة الذي طرح سجاته الحمراء لاستقبال جنوب أفريقيا ومرحبا بها.

فالسجين السابق صاحب القلب الكبير الذي وسع كافة ألوان الطيف الجنوب افريقي أصبح رئيسا لدولة جنوب افريقيا ومن أكثر رؤساء الدول شهرة ولمعانا واحتراما، فأصبحت جنوب أفريقيا التي لم يأت إليها زائرٌ واحدٌ طيلة فترة التمييز العنصري، أصبحت بعد انتخاب نلسون مانديلا بلدا يتسابق رؤساء الدول علي زيارتها والتقاط الصور الي جانب رئيسها العظيم.

وإذا كانت تجربة جنوب أفريقيا قد نجحت في تحقيق الانتقال الديمقراطي لوجود الاستعداد و ارادة المصالحة لدي شعب جنوب أفريقيا ووجود قيادة سليمة للأخذ بزمام إدارة أدوات العدالة الانتقالية فإن الامر علي خلاف ذلك في بعض الدول الأخرى التي حاولت أو تحاول تجريب هذا النوع من العدالة ، ففي روندا وتيمور الشرقية ، حيث فشلت في الاولى لان أسباب الازمة المتمثلة في وجود التمييز العرقي ووجود حالة من عدم العدالة الإجتماعية لم تعالج أو وجدت خطابا سياسيا ناضجا يسمح بعلاجها او علي الاقل تقليصها ،بل فرضت آليات العدالة الانتقالية من الأعلى الي الاسفل بأسلوب الامر والالزام القانوني ، دون الاهتمام بالمشاكل الحقيقية التي تعاني منها القاعدة الشعبية ، وكذلك الامر فيما يتعلق بتيمور الشرقية ، حيث لم يكن أحد مستعدا للإعتراف بخطئه ومن ثم فلامجال للاعتراف بفكرة الخطأ ومن ثم فلامجال للمسامحة ، فكانت العدالة الانتقالية علاجا لحالة مرضية بنيت على تشخيص طبي خاطئ من

(1). D. Tutu , Il n'y a pas d'avenir sans pardon, op.cit., p.16.

طبيب غير مؤهل ، فأعطي المريض دواء لعلاج اليد في الوقت الذي يعاني فيه هذا الأخير من إنسداد في شرايين القلب.

وفي مصر وليبيا وبعض الدول العربية الأخرى والتي شهدت حالات ثورية غير ناضجة ، أو ما يعرف حسب المصطلح الفرنسي بالربيع العربي ، ففي مصر ترتب علي تلك الحالة الثورية وصول جماعة الإخوان المسلمون إلى السلطة بشكل مفاجئ وفي وقت لم يكونوا مستعدين لذلك ، فقادوا البلد بعقلية الجماعة واسلوب العمل السري الذي ميز هذه الجماعة منذ ظهورها في نهاية عشرينيات القرن الماضي ، فكان ضعف الأداء السياسي والاداري والاقصاء وعدم الخبرة السياسية سببا في سقوط حكم الاخوان في مصر في أقل من عام ووصول الجيش مرة أخرى إلي الحكم وهو ما يعني نهاية التحول الديمقراطي ، وفشل أية اليات للوصول إلي صيغة الديمقراطية الليبرالية، علي الأقل بالصيغة التي تحدث عنها فوكاياما، وإزاء هذا الإقصاء والعنف والعنف المضاد الذي مارسته جميع الأطراف وعدم رغبة أية طرف في الاعتراف بالخطأ ، فإنه لايمكن التعويل على أليات العدالة الانتقالية في تحقيق السلم والامن الاجتماعيين الضائعين وسط كومة مكدسة من الاقصاء والعنف والتهميش.

وفيما يتعلق بالوضع المأساوي الليبي ، والذي سببه هو الاخر عدم النضج والوعي بالحالة الثورية التي حصلت في فبراير عام 2011 ، وبسبب دكتاتورية النظام الذي كان قائما وقلقه ورد فعله العنيف الذي ميز طبيعته ، الذي ساهم بدوره في تحويل الحالة الثورية في ليبيا من المطالبة بحقوق العيش الكريم وقيم الديمقراطية إلي حركة شعبية مسلحة هدفها فقط إسقاط الدكتاتور وساهمت الدول الغربية ولعبت الدور الحاسم في إسقاطه، لكن دون أن تنشئ إليه أو طريقة للتعامل مع تركة القذافي والفراغ الذي سيتركه رحيله ، فنجم ذلك وجود نخب أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تضم مجموعة من المستكشفين في بلد هامشي لم يعرف طيلة تاريخه السياسي لا أحزاب ولا حياة حزبية حقيقية فتكونت أحزاب سياسية في خمس دقائق وأنتهى الكثير منها في خمس دقائق أيضا ، بعضها اتخذ المشروع الذي يقوم علي إحياء فكرة الخلافة الاسلامية أو خلافة رسول الله شخصا ويسمى بالإسلام السياسي ، وهذه فقدت شعبيتها بسرعة وتلاشى التعاطف التاريخي الذي كان يلازمها ، وأخري حاولت ضم العديد من الاحزاب لكن هذه الاحزاب هي اصلا ضعيفة من الداخل وليس لديها تجربة لتختزل في نهاية المطاف في شخص واحد ليس مؤهلا سياسيا وتأكلت شعبيته هو الاخر .

والآن ليبيا تعيش حالة إنقسام حاد علي المستوي الجغرافي في بلد تعددت فيه الحكومات والبرلمانات والاجسام الأخرى الموازية ، والأخطر من ذلك أن ليبيا بلد وفق حقائق الجغرافيا والتاريخ يميل إلي الانقسام أكثر منه إلي الوحدة ، فقد عاشت ليبيا طيلة تاريخها بلدا مقسما ، فخلال فترة الحكم العثماني كانت طرابلس تحكم من قبل الوالي العثماني الذي يتبع الباب العالي في تركيا ، وبرقة وان كانت تبع الحكومة التركية إلا أنه عهد دائما بإدراتها إلي الحكومة المصرية وهو ذات الامر الذي إستمر حتي بعد إحتلال الانجليز لمصر ، وظلت فزان دائما مهمشه ومحصورة بين هذين الاقليمين ، فإذا اضفنا الي ذلك مشكلة أننا في عصر تقسيم وهو ما يمكن ان نلاحظه في السودان الذي انشطر إلي نصفين نتيجة استفتاء جري في عام 2011 ، وفي العراق وسوريا التي أصبح تقسيمها هو الحل الوحيد لانتهاء أزمتها ، ونفس الامر فيما يتعلق بالعراق ، وليبيا لن تكون إستثناء والخطر من ذلك أن هناك بلدا كثيرة وأشخاصا في الداخل والخارج لا يريدون أو لا يحبون أن يروا ليبيا بلدا موحدا وسعيدا ، فالواقع وحقائق الجغرافيا والتاريخ تقول إننا أمام بلد يذهب نحو التقسيم ، إن لم يكن قد انقسم فعليا في عام 2014.

وحتى بصور قانون العدالة الانتقالية في ليبيا رقم 29 لسنة 2013 فإننا لانتصور أن هذا القانون له علاقة متينة بالفكرة والموجهات والفلسفة التي تقوم عليها العدالة الانتقالية ، حيث نجد أن هذا القانون قد خلا من روح العدالة الانتقالية والتي تقوم علي الاعتراف مقابل العفو او تطبيق عقوبات إدارية مخففة ، حيث نجد أن المادة 5 من هذا القانون تتحدث عن المحاسبة الجنائية في حين هذه الاخيرة ليست عنصرا في فكرة العدالة الانتقالية ، إن وجود العقوبة الجنائية دون تحديد من شأنه أن يفرغ فكرة العدالة الانتقالية من محتواها ، صحيح إن هذه المادة تحدثت عن العفو ، لكنها ظلت عامة ولم تبين كيف يتم منحه وهل

L'efficacité de la justice transitionnelle pour rétablir la paix et la réconciliation nationale

هو مقابل الاعتراف وعدم الاحالة إلي قواعد العدالة الجنائية التقليدية ، فقد تم التركيز علي الانتهاكات والتعويضات ، وأهمل الحديث عن دور المسؤولين عن هذه الانتهاكات في هذا الجانب وهؤلاء يشكلون العمود الفقري في اظهار الانتهاكات الخطيرة بأقصى درجات الدقة والحقيقة ، إذا نحن نتحدث عن أشخاص دورهم محوري في مرحلة التحول الديمقراطي ، ومع ذلك ظلوا مغيبين في نصوص هذا القانون ، فكأن هذا القانون يرسخ لفكرة العدالة التقليدية ، ولم يتم إستيعاب روح القانون ولا فلسفته ولا عن أنه قانون طرح ليعالج مرحلة صعبة ودقيقة في حياة الشعوب وهي مرحلة التحول من الدكتاتورية إلي الديمقراطية ، فهو قانون تم تفصيله بمقاس يصغر بكثير عن مقاس هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الليبيين ، فهو يجسد فكرة غيبية القانون في مواجهة الظاهرة التي يصدر القانون من أجل مواجهتها ، فضلا عن أن هذا القانون والذي يفترض وفقا لقواعد العدالة الانتقالية ان يأتي منسجما مع فلسفته في خلق روابط السير نحو المصالحة الاجتماعية ، نجد أنه يحمل في طياته بذور الاقصاء ويقابل بالتضاد مفهوم العدالة الانتقالية عندما إستترط في المادة 12 منه على أعضاء لجنة تقصي الحقائق ألا يكونوا من الاشخاص المشمولين بقانون العزل السياسي سيئ الصيت او قانون الميليشيات كما سماه الاعلام الفرنسي في حينه (Loi des milices) ، وهو القانون رقم 13 لسنة 2013 الصادر عن المؤتمر الوطني العام في 5 مايو 2013 ، وهذا القانون شمل أشخاصا ممن ناضلوا خلال فترة الدكتاتور ومنهم من دفع حتي حياته نتيجة لموقفه النضالي ، ومع ذلك فقد تم عزلهم لكن هذه المرة عن طريق العدالة الانتقالية نفسها التي هي في الاساس مطلوب منها اطفاء الحرائق وليس تأجيلها ، وأن دور لجنة الحقيقة والمصالحة في العدالة الانتقالية هو تحقيق المصالحة الوطنية ، فضلا عن أن نجاح العدالة الانتقالية يرتبط بمدى إستعداد المخاطبين بها علي تجاوز أزماتهم والرغبة في تجاوز ماضيهم وحاضرهم الاليم والنظر نحو المستقبل عن طريق التضحية وتناول العقار أو الدواء المر وإرساء ثقافة التسامح والحوار مع الاختلاف القائم علي إمكانية التعايش ، والافتناع بوحدة المصير وإنه لا يستطيع طرف أن ينشئ السلام والتعايش بالقوة ومن جانب واحد ، وأن تقرير صيغة العيش المشترك هو أمر يخص كل الليبيين وعليهم المشاركة فيه وصنعه إن ارادوا ان يكون لهم مكان تحت الشمس وفي بلد اسمه ليبيا قررت حقائق الجغرافيا والتاريخ أن يتعايشوا بشكل هش مع بعضهم البعض ، والواقع فإن ذلك صعب المنال في ظل الانقسام المناطقي والذي يقوم في جانب كبير منه علي تحالفات قبلية أثنية توحيدها المصلحة والرغبة في الوصول إلي السلطة وتقاسم التركة الضخمة التي تركها الدكتاتور ويتنازع عليها ورثة لا يعرفون بعضهم بعضا ويرفضون جميعا الذهاب إلي القاضي لإجراء عملية القسمة لهذه التركة لقناعة كل متنازع انه قادر علي الاستئثار بها وحده ، إن هناك حالة من الترددي والتشطي غير مسبوقه في التاريخ السياسي الليبي ، وللخروج من ذلك كله فإن الامر يحتاج إلي جسارة قولاً وفعلاً.

الخاتمة

في الواقع يجب فهم فكرة أن العدالة الانتقالية هي فكرة أو قيمة غربية في الأساس بمعنى أنها تعد من أفكار الديمقراطية الغربية ومن أدبيات الفيلسوف ومفسر حركة التاريخ (فوكو ياما) ونحن قمنا فقط باستيرادها جاهزة دون محاولة القيام بفهمها أو حتى هضمها محاولين تطبيقها على مجتمعاتنا ودولنا دون النظر الى الفارق الكبير في البيئة بين المجتمعات التي تبنت أو ابتدعت هذا النوع من العدالة غير التقليدي أو السياسي وبين البيئة الخاصة بمجتمعاتنا وهو ما يطرح تساؤلا جديا فيما يتعلق بقابلية تطبيق هذه العدالة في ليبيا من عدمه.

والواقع فإن فكرة العدالة الانتقالية لا يمكن تطبيقها في ليبيا والسبب يكمن في أن العدالة الانتقالية تقوم على فكرة العفو مقابل التعويض فالجاني يقوم بالإعتراف بخطئه والمجني عليه أو المتضرر يعفو ويسامح، والواقع لا يوجد ليبي واحد مستعد للإعتراف بخطئه ولا يوجد أيضا من سيسامح ولو بعد مائه سنة، كما أن فكريتي العفو والتسامح يقومان علي فكرة عنصرية، لأنهما يتطلبان شخصاً يحتكر الحقيقة وأنه يحمل صفة المجني عليه أو المضرور ووجود طرف آخر يسلم بذلك وهذه فرضية لا يمكن أن تقوم، فضلا عن أن النموذج الوحيد الذي نجح فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية كان فقط في جنوب افريقيا، وهذا النجاح كان في الأساس بفضل وجود زعيم كبير في مستوى مانديلا وليس بسبب العدالة الانتقالية ذاتها، وهو الزعيم الذي لا نتصور وجود مثله في أفريقيا على مدى العقود القادمة.

إن الليبيين لا يحتاجون في الوقت الحالي الي نبش الماضي الاليم أو السير في فكرة المصالحة الاجتماعية أو في دفع التعويضات الكبيرة التي ستنهك ميزانية الدولة والتي ستكون في أمس الحاجة إلي كل قرش، وإنما يجب فقط الذهاب في الاتجاه المتعلق بطريق المساواة في الحقوق والفرص وفي التوزيع العادل للثروة بين الليبيين، والواقع فإنه في ظل غياب كامل للدولة، فإننا لا نتصور في الوقت الحالي تحقق أي شيء من ذلك، وهو ما يجعلنا في نهاية المطاف ننتهي إلى ضرورة إيجاد حل سياسي حقيقي بين الليبيين يقوم على تعبئة الفراغ الذي تركه رحيل الدكتاتور، والواقع فإن الوصول الي ذلك الاتفاق لن يكون سهلا فالأمر يحتاج في الأساس إلى جسارة فعل وقول.

**L'efficacité de la justice transitionnelle pour rétablir
la paix et la réconciliation nationale**

المراجع

Rainaud, (A) « La Commission bilatérale « vérité et amitié » : une certaine conception de la justice en tant qu'instrument de la paix au Timor Leste et en Indonésie », in Université de Paris I, les juridictions pénales internationalisées, Paris, Société de législation comparée, 2006, p. 159

Tutu, (D), Il n'y a pas d'avenir sans pardon, Albin Michel, Paris, 2000.

Cahin, (G), « L'impact des tribunaux pénaux internationalisés sur la reconstruction de l'Etat » in « Les juridictions pénales internationalisées (Cambodge, Kosovo, Sierra Leone, Timor-Leste), (dir), Hervé Ascensio, Elisabeth Lambert-Abdelgawad, Jean-Marc Sorel, Société de Législation comparée, Paris, 2006.

Fukuyama (F), La fin de l'histoire et le dernier homme, trad.fr. Denis-Armand Canal, Paris, Flammarion, 1992.

Sorel (J. M), « Timor oriental: un résumé de l'histoire du droit international » « .in R.G.D.I.P., tome 104/2000/1, p.44

Andrieu (K), La justice transitionnelle , de l'Afrique du Sud au Rwanda, Gallimard, 2012.

Philippe (X), « Les solutions alternatives et complémentaires à la justice pénale internationale: la justice transitionnelle exercée à travers les commissions vérité et réconciliation », in L'actualité de la justice pénale internationale, acte du Colloque organisé par le Centre de Recherche en matière pénale, (Aix-en-Provence, 12 mai 2007), Xavier Philippe et Dominique Viriot-Barral (dir). « (

Philippe (X), « La justice transitionnelle : une nouvelle forme de justice. » « L'Observateur des Nations Unies, n°14-Printemps-Eté 2003.

Philippe (X), « La justice dans les Constitutions de transition régime : dérogatoire ou justice d'exception » « L'exemple de

la Commission vérité et réconciliation en Afrique du sud », in Pouvoirs, 2000, n°95 °.

. انظر التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة لحكومة جنوب افريقيا العدد 6 الصادر في 16 مارس
الانترنت شبكة علي متاح 2003disponible sur http://
www.info.gov.za/otherdocs/2003/trc/rep.pdf. Consulté le 09/12/2013 à
20h04 .